● بمناسبة زيارة ولي العهد :

● نمو واضح فى العلاقات التجارية السعودية الامريكية..
● لجان مشتركة لبلورة التعاون الاقتصادي بين البلدين
● تدعيم التعاون فى مجال التكنولوجيا وتطوير البحث العلمى

سمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز

و . ا . س - الرياض

قطع التعاون الاقتصادى والتجارى بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية شوطا كبيرا وشهد نموا واضحا خلال السنوات الاخيرة خاصة بعد قيام اللجنة السعودية الامريكية المشتركة .

ويوضح التقرير التالى الذى اعده المركز الوطنى للمعلومات المالية والاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى المراحل التى قطعها هذا التعاون بين البلدين الصديقين .

شهدت المملكة العربية السعودية بفضل جهود حكومتنا الرشيدة تطورا سريعا فى جميع مجالات التنمية ولمواكبة هذا التطور السريع حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على تدعيم علاقاتها الثنائية مع الدول الصناعية للاستفادة من خبراتها فى دعم مسيرة التنمية فى المملكة سواء كان هذا التعاون مع القطاع الحكومى او مع القطاع الخاص .

وترسم الحكومة السعودية اهداف مستقبلية للاستفادة من علاقاتها بالدول الصناعية ومن اهم هذه الاهداف نقل التقنية الحديثة وتدريب الكوادر الوطنية وتطويرها لتكون قادرة على الاعتماد الذاتى لقيادة التنمية الوطنية والرقى بها الى مصاف الدول المتقدمة .

وتأتى الولايات المتحدة الامريكية فى مقدمة الدول الصناعية التى تربطها بالمملكة علاقات وثيقة فى شتى المجالات الفنية ومنها الاقتصادية والعلمية .

ويتطرق التقرير الذى نحن بصدده الى ابرز انجازات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى والمشروعات الاستثمارية المشتركة القائمة فى المملكة .

الاستثمارات المشتركة

اولا اللجنة السعودية الامريكية المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى كان للزيارة التى قام بها صاحب السمو الملكى الامير فهد بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية / خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حاليا / بدعوة من الحكومة الامريكية فى الفترة ١٥ - ١٨ جمادى الاولى من سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٥ - ٨ يونية ١٩٧٤ م اكبر الاثر فى تطوير سبل التعاون الثنائى بين البلدين حيث تم فى ختام تلك الزيارة الموافقة على اقامة لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى ويراس الجانب السعودى فى اللجنة معالى وزير المالية والاقتصاد الوطنى . ومن الجانب الامريكى معالى وزير الخزانة وتعقد اجتماعاتها دورا بالتناوب بين البلدين .

وتقوم مهمة اللجنة بتطوير ودعم برامج التعاون بين البلدين فى حقول التصنيع والتجارة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا وتدريب الطاقات البشرية .

كما جرى تشكيل لجان عمل فرعية فى اطار اللجنة المشتركة تختص بالاتى : -

ا - لجنة عمل فرعية تختص بالتصنيع مع الاهتمام بصفة خاصة بتطوير استخدامات الغاز الطبيعى .

ب - لجنة عمل فرعية تختص بالطاقة البشرية والتعليم لدراسة تطوير المهارات الفنية والتوسع فى انشاء المؤسسات التعليمية والفنية ووضع برنامج سعودى شامل للبحث العلمى والتكنولوجيا وتقوية العلاقة بين الجامعات السعودية ونظيراتها الامريكية

ج - لجنة عمل فرعية تختص بدعم التعاون فى مجال التكنولوجيا وتطوير البحث العلمى فى مختلف المجالات وبخاصة فى مجال علوم الفضاء واستغلال الطاقة الشمسية . وتحلية مياه البحر

د - لجنة عمل فرعية تختص بالزراعة لدراسة مشروعات التنمية الزراعية فى المملكة بوجه عام وزراعة الصحارى بوجه خاص .

وعقدت اللجنة منذ تاسيسها فى عام ١٩٧٥ م وحتى الان عشر دورات نتج عنها التوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية من ابرزها اتفاقية التعاون الفنى الموقعة بين البلدين فى ١٣٩٥/٢/٢ هـ / الموافق ١٩٧٥/٢/١٣ م .

الاستفادة من الخبرات

وتهدف الاتفاقية الى الاستفادة من الخبرات الامريكية فى المجالات الفنية والاستشارية حيث تقوم الحكومة الامريكية بموجب هذه الاتفاقية ومن خلال مستشاريها باعداد الدراسات الفنية او الاقتصادية لمشروعات انشائية معينة . وتزويد المملكة بخدمات فنية ومهنية لتنفيذ هذه المشروعات وتشمل هذه الخدمات تدريب الكوادر الوطنية السعودية . هذا وقد تم مؤخرا تجديد العمل بهذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تبدا من ١٩٨٥/٢/١٣ م .

كما تم ايضا التوقيع على اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية فى ١٣٩٥/٢/١٩ هـ الموافق ١٩٧٥/٢/٢٧ م ومن اهم اهداف هذه الاتفاقية توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين فى مجال الاستثمار فى القطاع الخاص وذلك بالسماح للشركات الخاصة الامريكية المستوفية للشروط بالمشاركة فى المشروعات الهادفة الى ادخال التقنية الحديثة الى المملكة العربية السعودية مقابل ضمانات تقدمها الحكومة الامريكية الى اصحاب تلك الشركات مصدقة من حكومة المملكة العربية السعودية .

بالاضافة الى توقيع عدد من الاتفاقيات الفرعية الخاصة بتطوير بعض المشروعات والادارات الحكومية كتحلية المياه المالحة . وخدمات المعلومات وتطوير النظام المصرف . والمواصلات . وتطوير ادارة الضرائب . والخدمات الصحية . والتعاون العلمى ونقل التقنية . واتفاقيات لتنمية وتدريب القوى العاملة الوطنية فى شتى المجالات .

وتجدر الاشارة الى انه بموجب تلك الترتيبات . يعمل بالمملكة حاليا حوالى ١٤٧ خبيرا امريكيا يساهمون فى تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية وتدريب الكوادر الوطنية حيث تلقى اكثر من ٩٠٠٠ مواطن سعودى التدريب فى مختلف حقول المعرفة خلال السنوات الماضية ضمن تلك البرامج .

لجان مشتركة

ومن جهة اخرى يأتى حوار رجال الاعمال السعوديين والامريكيين امتدادا لمساعى اللجنة السعودية الامريكية المشتركة فى تدعيم وتطوير العلاقات القائمة بين البلدين . ويتشكل وفدا حوار رجال الاعمال من الشركات والفعاليات الاقتصادية السعودية والامريكية .

ويعد الحوار اداة للاتصال المباشر والمستمر بين القطاعات الخاصة فى المملكة ومثيلتها فى الولايات المتحدة . ويسعى الحوار الى تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وايجاد فرص جديدة للاستثمارات الخاصة وبشكل خاص فى مجال المشروعات المشتركة .

● ٩٠٠٠ مواطن سعودي يتدربون فى مختلف الحقول العلمية فى امريكا

وقد تم اختيار مجموعة مصغرة من رجال الاعمال من كلا الجانبين على شكل لجان تنفيذية تعقد اجتماعات دورية كل ستة اشهر ومن مهام اللجان التنفيذية التحضير للاجتماعات السنوية الموسعة ومتابعة تحقيق التوصيات التى تم اقرارها فى اجتماعات سابقة .

ثانيا المشروعات الاستثمارية المشتركة

تعد الولايات المتحدة فى مقدمة الدول التى تمتلك مشروعات مشتركة مع المملكة اذ يوجد فى المملكة مايقارب من ٢٣٤ مشروعا مشتركا موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية براسمال اجمالى قدره ٤ر٦١ بليون ريال . ساهمت الولايات المتحدة بـ ٢ر١٣ بليون ريال .

وتعمل ٥١ شركة مشتركة من تلك الشركات فى القطاع الصناعى براسمال قدره ٣ر٥٢ بليون ريال مشكلة بنسبة ٧٦ر٤٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة ومن ابرز منتجات شركات هذا القطاع . على سبيل المثال البتروكيماويات . والمنتجات الجلدية . والاثاث ومنتجات الورق . والالبان والغازات الصناعية . ومواد الطلاء . والمنظفات الصناعية . وزيوت التشحيم والمواد العازلة للانابيب المصنوعة من الالياف الزجاجية وانابيب تكييف الهواء ومعدات تحلية المياه والانارة والمولدات والكوابل والاسلاك .

وتعمل ٩٤ شركة مشتركة فى مجال البناء والتشييد وصيانة المبانى براسمال مقداره ٣٤٧ر٩٨ مليون ريال . مشكلة نسبة ٧ر٥٤٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة . وتعمل ٥٣ شركة مشتركة فى مجال الخدمات براسمال قدره ٢٢٩ر٢ مليون ريال مشكلة نسبة ٤ر٩٦٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة ويتركز نشاط هذه الشركات فى الخدمات الادارية والفنية وصيانة وتشغيل الالات والخدمات الطبية .

قطاع التعدين

كما تعمل ١٢ شركة مشتركة فى قطاع التعدين براسمال قدره ٣٧ر٢ مليون ريال مشكلة نسبة ٠ر٨٠٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة ويعمل فى قطاع النقل ٢٠ شركة مشتركة براسمال قدره ٧٣ر٠٦ مليون ريال مشكلة نسبة ١ر٦٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة .

كما يعمل فى قطاع الزراعة شركتان براسمال قدره ١ر٢٥ مليون ريال مشكلة نسبة ٠ر٠٣٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة .

وقطاع البنوك وبه شركة واحدة براسمال قدره ٤٠٠ مليون ريال مشكلا نسبة ٨ر٧٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة .

وقطاع تجارة التجزئة وبه شركة واحدة براسمال قدره ٢ مليون ريال مشكلا نسبة ٠ر٠٤٢٪ من اجمالى الاستثمارات المشتركة .

نمو سريع

نمت الصادرات الامريكية الى المملكة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ بمعدل سنوى يزيد فى المتوسط على اكثر من ٣٠٪ فى حين نمت الواردات الامريكية من المملكة بمعدل سنوى يقارب ٥٠٪ فى المتوسط .

وبالنظر الى حاجات واهداف كلا البلدين نجد انه لاغرابة ان التجارة قد اتسعت على هذا النحو السريع خلال هذه الفترة فرغبة المملكة فى النمو السريع قد وفرت سوقا نشطة لانواع السلع التى تستطيع الدول الصناعية تقديمها .

وبالمقابل فان احتياجات الولايات المتحدة من الطاقة توفر سوقا ضخمة للنفط والمنتجات النفطية السعودية . وتشير الارقام الاحصائية الى هبوط واردات المملكة من الولايات المتحدة حيث هبطت قيمة الواردات الكلية للملكة من الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥م عن مثيلتها فى عام ١٩٨٤ بنسبة ٣٠٪ وفى عام ١٩٨٦ هبطت قيمة الواردات السعودية من الولايات المتحدة مرة اخرى بنسبة ١٥٪ اى من اجمالى قدره ١٤ر٥ بليون ريال فى عام ١٩٨٥م الى ١٢ر٣ بليون ريال فى عام ١٩٨٦م

بيد ان صادرات المملكة الى الولايات المتحدة الامريكية زادت بشكل حاد من ٥ر٥ بليون ريال فى عام ١٩٨٥ الى ١٢ر٤ بليون ريال فى ١٩٨٦م اى بزيادة قدرها ١٢٥٪ ويمثل النفط النسبة الكبرى من اجمالى صادرات المملكة الى الولايات المتحدة وقد هبطت قيمة الصادرات من المنتجات المكررة فى حين ازدادت صادرات المملكة من المنتجات البتروكيماوية والبلاستيكية للولايات المتحدة .

وفيما يتعلق بمكونات الواردات السعودية من الولايات المتحدة فان الالات والاجهزة الميكانيكية والمعدات الكهربائية قد شكلت ٣١ر٦٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨٦ بانخفاض مقداره ٢١ر٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٥ تاتى بعدها معدات النقل والتى شكلت ٣٠ر١٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨٦ بزيادة مقدارها ٦٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٥م .

اما المنتجات الكيميائية المصنعه - الاطعمة الجاهزة والمشروبات المعادن الاساسية فقد شكلت ٦ر٥٪ ، ٥ر٩٥٪ ، ٥ر١٥٪ على التوالى من اجمالى واردات المملكة من الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٨٦ حيث سجلت تلك المنتجات انخفاضا مقداره ٨٪ ، ١٠٪ ، ٣٧٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٥م

التبادل التجارى بين المملكة والولايات المتحدة بملايين الريالات

السنة الميلادية	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الصادرات	٢١١٢٧ر٠١	١٢٦٩٥ر٥٦	٨٧٤٠ر٨٦	٥٤٦٥ر٦٢	١٢٢٢ر٧٥
الواردات	٢٩١٩٣ر٣	٢٦٧٣٤ر٥	٢٠٦٥٥ر٢	١٤٥٢٨ر٦٨٣	١٢٢٥٢ر٤٣٧
الميزان التجارى	٨٠٦٦ر٢٩	١٤٠٣٨ر٩٤	١١٩١٤ر٣٤	٩٠٦٣ر٠٦٣	زايد ٤٠ر٣١٢

زيادة كبيرة فى حركة البضائع بأسواق المملكة

و . ا . س - الرياض

بلغت كمية البضائع التى تمت مناولتها فى موانىء المملكة التجارية والصناعية خلال عام ١٤٠٧ هـ عدا النفط الخام خمسة وستين مليونا وواحدا واربعين الفا وتسعمائة وسبعة عشر طنا بزيادة عن العام السابق قدرها ١٨٪ .

واشارت احصائية صدرت عن المؤسسة العامة للموانىء الى ان الموانىء الصناعية حققت زيادة كبيرة فى حركة البضائع وقد بلغت كمية الصادرات غير النفط الخام عن ١٤٠٧ هـ اكثر من خمسة وثلاثين مليون طن مقابل ستة وعشرين مليون طن خلال العام الماضى بزيادة قدرها ٣٦٪ .

واوضحت أن الصادرات عن طريق الموانىء التجارية شهدت ايضا قفزة كبيرة خلال عام ١٤٠٧ هـ اذ بلغت ٣.٤ مليون طن بزيادة بلغت نسبتها ١٠٠٪ عن العام السابق .

واوردت الاحصائية ترتيب الواردات خلال عام ١٤٠٧ هـ حيث بلغت جملة الواردات من المواد الغذائية ١٢ مليون طن بزيادة ١٤٪ عن العام السابق ومواد البناء ٧.٦ مليون طن وللمواشى الحية ٤.٨ مليون راس والبضائع العامة ٣.٥ مليون طن وهى نفس الكمية المحققة عام ١٤٠٦ هـ .

ماذا سيحلّ بك بدون الذهب عند انهيار سوق الأسهم؟

ان الارتفاع المذهل في أسواق الأسهم العالمية منذ منتصف عام ١٩٨٢ قد تبدد . لشهور عدة والأسهم في معظم الأسواق العالمية في حالة تأرجح . أحياناً تصل إلى إرتفاعات جديدة محدثة جلبة أو تعاود الهبوط ، بشكل عام بدون أن يكون لها وجهة محددة .

ترى هل ستكون الخطوة القادمة إلى ارتفاع أم انخفاض ؟ انه أمر غير مضمون على أي حال ، فإن اقتصاد الولايات المتحدة الذي كان وراء هذا الارتفاع المذهل في بداية الأمر يظهر عليه الآن عوارض الاعياء مسببة عدم الاستقرار .

لقد حقق بعض المستثمرين ارباحا طائلة في أسواق الاسهم . ولكن هل مازال هناك اسباب قائمة تجعل المستثمرين ملتزمين بنهج انتهى عهده ؟

المنطق يقول "لا" ولهذا السبب يقوم المستثمرون المهرة بحماية ارباحهم وجزء من رؤوس أموالهم في ضمانه صلبة وهي الذهب .

لماذا الذهب ؟

خلافا عن العملات الورقية ، الذهب معدن ومعدن ثمين . قيمته لا تخضع لأي ضوابط اقتصادية ويحتفظ بقيمة جوهرية ، ولهذا يستحق الوثوق به . علاوة على ذلك فان الاحتفاظ به سهل ، وطريقة نقله سهلة أيضا . ويمكن التعرف عليه لقيمته الأصيلة في جميع أنحاء العالم ، وهكذا كان على مر العصور وسيبقى .

اليوم مازال سعر الذهب منخفضا نسبيا والتطور التاريخي يبين ان سعر الذهب قد حافظ على الارتفاع . ينصح المستشارون الماليون بوضع جزء لا يستهان به من الاستثمارات في الذهب ، كضمان من متوسط لطويل الاجل .

الذهب المال الذي يمكنك الوثوق به . في أي زمان ، في أي مكان .

للحصول على معلومات وافية عن كيفية حماية موجوداتكم المالية فيما هو صلب ، ننصحكم باستشارة مصرفكم المعتمد او تاجر الذهب المحلي .

اليوم ، فإن فرص الارتفاع هي لصالح الذهب ، وهكذا ، قد لايكون هناك فرصة أفضل من الآن لتحويل استثماراتك إلى الذهب .

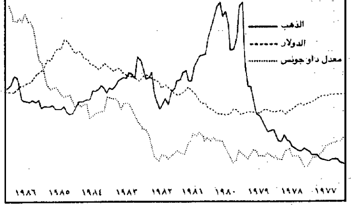

Gold Information Center P.B. 351 –
1211 Geneva 3 / Switzerland

GOLD

المال الذي يمكنك الوثوق به.

mg 2198/87